



مشروع الهند مروي في السودان



مدير عام الصندوق، عبدالوهاب البدر



لمؤتمر الصحفي للإعلان عن إنشاء الصندوق كمبادرة من الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد

البدر استهل العام الجديد بتقديم التهاني والتبريكات لصاحب السمو وولي العهد ورئيس الوزراء

## الصندوق الكويتي يبدأ عامه الـ 58 في مسيرة عطائه وجهوده التنموية

■ 6,4 مليارات دينار قروض مقدمة من الصندوق للذول النامية سحب منها حوالي 4,9 مليارات دينار ■ 360 مليون دينار من أرباح الصندوق حولت لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية منذ عام 2003



بعد مشاريع التطعيم الممولة من قبل الصندوق



بعد مشايرع التعليم في قيتظام



تعاون الصندوق مع منظمات الأمم المتحدة

مع حلول يوم الحادي والثلاثين من ديسمبر كل عام، يضيء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية شمعته الجديدة في المسيرة التي أصبحت مفخرة كويتية بامتياز.

وعلى مدى 57 عاما مضت،  
واصل الصندوق عطاءه  
 وجهوده في دعم قضايا  
 التنمية في الدول النامية،  
ومسد يد العون والمساعدة  
لهذه الدول، كاول مؤسسة  
تنموية عرفها العالم العربي

منذ مطلع الستينيات، حيث عبرت نشأته عن قرار حكيم للكويت وقادتها آنذاك، فقد كانت الدولة النامية الوحيدة التي قررت أن تتخاطر مع الدول النامية الأخرى لتحديات التنمية، وتساعدها وتتعاون معها، عبر تقديم القروض الميسرة والمساعدات والمخزونات الفنية، التي تكفي من خلالها أولويات التنمية في هذه البلدان.

ويطوّل العام الثامن والخمسين، أصبح الصندوق الكويتي، وهو الذراع التكميلية للكويت، شريكاً مع العديد من دول العالم النامي، وأكمل عقد 107 دول استشارات من مساعداته التكميلية في السنوات الأخيرة، وشارك بقوة

في السابق». وقال مدير عام الصندوق إن «استراتيجية عمل الصندوق أصبحت تتضمن كذلك تمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتي تهدف إلى التركيز على التنمية الدولية في أبعاد ثلاثة، وهي: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ما يهدف إلى تحقيق الحد من مشكلة الفقر، والامن الغذائي، والمساواة بين الجنسين والتغيرات المناخية. ولتفت البدر إلى أن المردود الاقتصادي الذي حققه الصندوق الكويتي منذ

زمن طويل، ولا يزال يواصل  
تخليقه، فمُنذ عام 1987 أصبح  
الصدق يمول نفسه ذاتياً،  
والم بعد يعتمد على الدولة في  
تمويله، وبات يحقق أرباحاً  
من عوائد استثماره وفوائد  
قروضه، فضلاً عن ذلك فإنه  
يقدم جانباً من هذه الأرباح  
لدعم موارد بعض مؤسسات  
الدولة، حيث تم الاتفاق في  
عام 2002 على شراء سندات  
بنك التسليف والإعارة (بنك  
الائتمان الكويتي) بقيمة 500  
مليون دينار، وبمقدارة 2٪  
سنوية لمدة 20 عاماً، وهي  
شروط أفضل من شروط

قروض الصندوق المقدمة لدول العالم آنذاك.

كما يقوم الصندوق باستقطاع نسبة لا تتجاوز 25٪ سنوياً من أرباحه الصافية، ابتداء من السنة المالية 2003/2004، تحول إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم مواردها، وقد بلغت قيمة المبالغ المدفوعة حتى تاريخه 360 مليون دينار.

حيث بلغت قيمة القروض المقدمة من الصندوق لهذه الدول حوالي 6,4 مليارات دينار (أي ما يعادل 20 مليار دولار)، سحب منها حتى تاريخه حوالي 4,9 مليارات دينار أي ما يعادل حوالي 76٪، وسدد منها حوالي 3 مليارات دينار أي ما يعادل حوالي 61٪ من إجمالي المبالغ المسحوبة. وأشار المدير إلى أن الصندوق ساهم في عدد من الأنشطة والمبادرات المحلية الأخرى، كإطلاق برنامج لتدريب المهنيين الكويتيين حديثي التخرج، وأنشأ

سياسات وإجراءات لتشجيع الاستثمارين والمقاولين والموردين الكويتيين على المشاركة في تنفيذ المشروعات، وقد استفاد هؤلاء بحوالي 685 مليون دينار.

وأشار الجندر إلى أن الصندوق ساهم أيضاً في مبادرة «كن من الملتحقين» التي أطلقها لتوعية الأجيال الجديدة بأهمية التعاون المشترك، وضرورة تضامن جهود التنمية بين الدول المختلفة، عبر رحلات إلى الدول التي يتعاون معها الصندوق.

## اخبار الصندوق الكويتي للتنمية